نحو فهم شامل لماهية الشركات الامنية والعسكرية الخاصة: بين تعدد المسميات وتعقد الفواعل والكيانات

Towards an inclusive understanding the essence of Private Security and Military Companies (PMSCs): Between the multiplicity of nouns and the complexity of actors and entities

الحامدي عيدون

مخبر الأمن في منطقة المتوسط، جامعة باتنة1، الجزائر، elhamdi.aidoun@univ-batna.dz

تاريخ الإرسال: 2021/09/07 **تاريخ القبول:** 2021/11/12 **تاريخ النشر:** 2022/01/01

ملخص:

تعالج هاته الدراسة إشكالية الارتياب المفاهيمي في معرفة ظاهرة الشركات الامنية والعسكرية الخاصة (PMSCs)، قاصدةً التقرب إبستمولوجيا من حقيقتها المعرفية المشكلة لهويتها المعقدة، والي التحقق من علاقاتها المترابطة مع شتي الفواعل الأمنية الخاصة. وعليه تسعى هاته الدراسة الي اعطاء فهم شامل لماهية الشركات الامنية والعسكرية الخاصة في العلاقات الدولية، رغم كثرة المفاهيم والمدلولات الموصلة لها، فنحن حقًا لا نفهم ماهيتها، نظرا لما تشهده من ترابط وتداخل وتعقد الفواعل والكيانات المرتبطة بها، على غرار تباين الأحكام الأكسيولوجية –القيمية والأخلاقية- المقدمة لوصفها؛ محاولة في الأخير تكوين مفهمة إجرائية عامة لاستبصار التسمية الشاملة (PMSCs)، وتقديم تصور مفاهيمي ونظري واضح لشتي فواعل وكيانات الأمن الخاص في السياسة العالمية المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: *الشركات الامنية والعسكرية الخاصة؛ الأمن الخاص؛ خوصصة الأمن؛ المرتزقة؛ علم الدلالة.*

Abstract:

This study addresses the problem of conceptual uncertainty in understanding the phenomenon of private security and military companies (PMSCs), seeking to approximate epistemologically, from their epistemological reality formed for their complex identity, and to verify their interrelated relationships with various private security actors. Accordingly, this study seeks to give an inclusive understanding of what private security and military companies are in international relations, despite the many concepts and connotations connected to them.; Finally, an attempt to form a procedural Conceptualization and to abstract the comprehensive naming (PMSCs), and to provide a clear conceptual perception of the various Private Security actors and entities in contemporary world politics .

Keywords: *Private Security and Military Companies (PMSCs); Private Security; Security Privatization; Mercenaries; Semantics.*

* **المؤلف المرسل: الحامدي عيدون، elhamdi.aidoun@univ-batna.dz**

مقدمة:

بمجرد الخوض في البحث والحديث مع فواعل الأمن الخاصة (المرتبطة أساساً بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة (PMSCs) في العلاقات الدولية)، يتجلى لدى الباحث والقارئ مدى صعوبة فهم هذا الموضوع المعقد، واستعصاء ضبطه مفاهيميًا، وتحكم به منهجيًا؛ بحكم أن الكتابة غالبًا عن هاته الشركات يَعتريها نوع من الخلط بين الحقيقة والزيف/الخيال والواقع؛ نظر لما تُحاط بها هويتها المعقدة من أوصاف ومسميات متعددة، وبما تتميز به أنشطتها المتشعبة، من سرية ونقص في المعلومات الدقيقة والواضحة حول شتى مهامها وأهدافها.

كما أن المتتبع لكثير مما كُتِبَ عن الشركات العسكرية والامنية الخاصة، من أراء وطروحات لباحثين متخصصين في المجال (أمثال: **"ديفيد شيرار"**(1998)David Shearer ،**"بيتر سينجر"**(2003) Petre W. Singer ، **أفانت ديبورا** (2005) Deborah Avant، **أندرو ألكسندرا**(2008) Andrew Alexandra ، **غاري شواب" وراين كيلتي** (2016) Ryan Kelty & Gary Schaub وغيرهم)، وكذا وثائق وتقارير وصكوك المنظمات والهيئات الدولية (كوثيقة **مونترو**(2008)Montreux Document، وتقارير فرق العمل التابعة للأمم المتحدة " UNHRC" (من 2010م الي 2015م) وغيرها)،يصل الي قناعة رصينة مفادها، أنه مهما تعمقت و نقبت عن جوهر حقيقة ماهيتها، فأنك تُجمع على توصيف بسيط أنها: "**كيانات غامضة متجددة ،تحمل معاني متعددة و تتمثل في صور مختلفة** "(Carmola, 2010,p.09-10)، بحكم أنها مزيج بين ما هو: "قديم وجديد، عام وخاص؛ رسمي و غير رسمي، نظامي وفوضوي، مرتزق ومتعاقد ؛ مُحَارِب ومُهادِنٌ ...الخ." ، وهو ما عقد من طريقة فهم الادعاءات المفاهيمية المتعارضة في التعرف على هاته الشركات، وصَّعبَ من عملية ضبط مفهومها التحليلي. مما استوجب علينا بناء تصور شامل، يفض النزاعات الدلالية للتسميات ويسويها عقلانيًا، بالاعتماد على مقاربة تركيبية تدمج لنا هاته الفواعل والمسميات بأسلوب موضوعي ومنطقي.

وعليه، تسعي هاته الدراسة للإجابة على إشكالية مركزية متمثلة في: **" كيف يمكن أن يقدم التحليل الدلالي وتركيب النقدي فهمًا شاملاً لماهية الشركات الامنية والعسكرية الخاصة بناءً على تعدد مسمياتها وتداخل فواعلها ؟**. وقد تفرعت عن هاته الاشكالية جملة من الاسئلة الفرعية:

1.هل يجب التفرقة بين هاته الأسماء والمسميات أم انها مسميات ذات مدول مشتر ك؟

2.ماهي حقيقة وماهية الشركات الامنية والعسكرية الخاصة كفواعل معقدة في الامن الخاص؟

تمركزت النقاشات والآراء المختلفة للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية على فرضيتين محوريتين:

- ✓ **الأولى**، يقدم العلم السيمانطيقي (**Semantics**)-الدلالي- حلاً تحليليًا لإشكالية الارتياب المفاهيمي في معرفة مسببات تعدد الأسماء ومسميات وتداخل كيانات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة PMSCs،
- ✓ **الثانيَّة**، يطرح التقييم الاستطيقي (**Aesthetics**)-القيمي والأخلاقي- مخرجًا تركيبًا لفهم سبب إطلاق شتي الأحكام القيمية على المسميات المتعدد والكيانات والفواعل الأمن الخاص المعقد.

من أجل تقديم طرح رصين لفهم ظاهرة الشركات الامنية والعسكرية الخاصة، سيتم الاعتماد على منهجية علمية تعتمد على مدخل علم الدلالة (**Semantics**)، وعلى غرار استخدام مدخل التأثيل الاصطلاحي

لضبط بعض المسميات التي نعتت او تعلقت بها -كالمرتزقة - او كل من كان له صلة بها، بالإضافة الي المقترب الأكسيولوجي -القيمي- في مبحثها الثالث المرتبط بقيمتي الجمال والاخلاق.

بناء على الإشكالية المطروحة وأسئلة الفرعية والفرضيات المقترحة تم تفكيك الدراسة الي محورين:

1. **الهوية المعقدة للشركات الامنية والعسكرية الخاصة: تعدد المسميات والتباس المدلولات.**

1.1. تعدد الأسماء و/أو المسميات والتباس المعاني والمدلولات.

1.2. تحليل التسميات المتباينة تحت مجهر الحزم المدمجة: من تفكيك المعاني الي تركيب الدلالات

2. **تركيب ونقد الحزمة الشاملة: الشركات العسكريةُ والأمنية الخاصة (PMSCs)**

2.1.الاستدلال بالتكافؤ في دمج تسمية الشركات العسكريةُ والأمنية الخاصة.

2.2.النقد المزدوج (جمالي وأخلاقي) لبوتقة الحزم المدمجة من منظور المدخل الإستطيقي "Aesthetics"

خاتمة واستنتاجات

1.الهوية المعقدة للشركات الامنية والعسكرية الخاصة: تعدد المسميات والتباس المدلولات.

1.1. تعدد الأسماء و/أو المسميات والتباس المعاني والمدلولات.

يثير تعدد المسميات المتداخلة قدراً كبيراً من الالتباس الدِّلاليّ ، لمعرفة وفهم معاني المصطلحات والعبارات البحثية، وهو ما يصعب من عملية تعريفها، ويجعلها عرضة للغلط في التأويل والادراك، فقد تبدو لنا بعض الكلمات مقبولة ظاهرياً، ولكن إذا ما دققنا في معانيها و مدلولها، قد نجدها متناقضة داخليًا. (أوغدن و رتشارد،2015،ص.56). وهو ما يؤكده قول شوستر:" **إن الخلافات العلمية تتكشف على الدوام عن أنها اختلافات بشأن معاني الكلمات** "(Prof.A. schuster). وفي هذا الصدد، تم احصاء وتجميع ما يناهز أو يزيد عن (**14**) اسم ومسمى لهاته الكيانات، تم ادراجها في الجدول الموضح كالاتي:

الجدول رقم 1 بعنوان: الأسماء و/أو المسميات المختلفة للفظ الشركات الامنية والعسكرية الخاصة (PMSCs).

/	الأسماء و/أو المسميات	اللفظ بالإنجليزية	الاختصار
1	الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.	Private Military And Security Companies	PMSCs
2	الشركات العسكرية الخاصة.	Private Military Companies	PMCs
3	الشركات الأمنية الخاصة.	Private Security Companies	PSCs
4	المؤسسات العسكرية الخاصة.	Private Military Firms	PMFs
5	شركات عسكرية بالوكالة.	Proxy Military Companies	PMCs
6	شركات الحماية الأمنية.	Security Protection Companies	SPCs
7	الشركات الأمنية التجارية.	Commercial Security Companies	CSCs
8	شركة قتالية خاصة.	Private Combat Company	PCC
9	متعاقدون العسكريون والامنيون الخاصون.	Private Security and Military Contractors	PSMCs

10	الجيوش الخاصة / المحاربون الخاصون.	Private Warriors / Private Armies	PWs/ PAs
11	المرتزقة والمرتزقة الجدد / شركات المرتزقة.	Modern Mercenaries /Mercenary Companies	MMs/MCs
12	محاربو الشركات / متعاقدو الشركات.	Corporate Warriors/ Corporate Contractors	CWs/CCs
13	المتعهدين الأمنين المدنيين / الشريك الصامت	Civilian Security Contractors/Silent Partner	CSCs/SP
14	الميليشيات وأمراء الحرب، جنود الحظ.	Militias / warlords/ Soldiers of Fortune	/

المصدر: من اعداد وتجميع الباحث.

تُعَد تَسْمِية المُسمَيات "**Naming** " ومَعْنَي المَعْني المشكلة المركزية في علم الدلالة منذ القدم. فقد لخص افلاطون (Platon) هاته المشكلة الابيستمية، في محاورة المأدبة (Symposium) قائلا: «ان **الدال** (Signifer) : **كلمة في اللغة**، وأما **المدلول** (Signified) فهو: **الشيء الموجود** في العالم، حيث يمثله الدال فيعطي **معنًا** له واقعيا» (أنظر،أوغدن و رتشارد، 2015،ص98-99.). وغالبا ما نحتاج لمجاميع الكلمات ذات الهوية النحوية المحددة (مثلا: **شركات عسكرية خاصة**، والي التمييز بين التدليل (denotation) اي صنف المدلول والتي هنا هي: الشركة، بكلمة دالة هي: العسكرية الخاصة. الا ان معنى أو صفة المدلول هنا يخلق مشكلة الاستبطان المشكوك فيه وتحول المعاني بالألفاظ ومصطلحات وغيرها، مما يعقد من ضبط المفهوم والمعني منها (فمثلا هل هي؟ شركة "، أم مؤسسة "Firm" ؟، أم شركة كبرى "Corporate"). وكحل لهاته المشكلة، يفترض رودولف كارناب (Carnap Rudolf) أن بناء المفاهيم والمسميات تكون أساس المدلولات اللفظية (المنطقية الشكلية)، وبوضع قيود على الاستعمالات اللغوية للمصطلحات، بفك بناء الكلام المعرفي، والتركيب المنطقي syntax للعبارة التي تنعكس مباشرة على معناها وصدقها(Carnap, 1988,pp.28-29) .

1.2.تحليل التسميات المتباينة تحت مجهر الحزم المدمجة: من تفكيك المعاني الي تركيب الدلالات

يقدم الخبير الأمني البريطاني "**كيفين أوبراين**" Kevin A. O'Brien، دمجًا مُلماً ومُهماً لمعظم المسميات -المدرجة أعلاه-، في مقال له موسوم بـ " الشركات العسكرية الخاصة، الأساطير والمرتزقة: النقاش حول الشركات العسكرية الخاصة" PMCs, Myths and Mercenaries: The debate on Private Military Companies، ويوضح فيه أن أهناك أربع مجموعات أو حزم رئيسية؛ لمختلف التسميات المتباينة الدلالات بسبب تقاربها الأنطولوجي، تدرج ضمن سوق الصناعة العسكرية الخاصة (غير حكومية ومعقدة الأطراف والفواعل) وهي:

(1) **المرتزقة**: Mercenaries	(2) **الجيوش الخاصة / الميليشيات وأمراء الحرب**:
(3) **الشركات العسكرية الخاصة**.PMCs/PMFs	(4) **شركات الأمن الخاصة**.PSCs/ PSFs

حسب " **أوبراين**"، أنه من المفيد معرفة هاته الرزم، من اجل التفرقة فيما بينها، وبهدف تمحيصها عن غيرهم من المسميات ذات الصلة، مثل مصطلح: المتطوعين، الجنود الأجانب المجندين في الجيوش الوطنية، والجماعات المسلحة، الجماعات العنيفة والإرهابية والقراصنة والمافيا وغيرهم، أو مَنْ قد تكون لهم صلة بالمرتزقة، أو مع هاته الفواعل العسكرية/الأمنية والمدنية المتعددة(O'Brien, 2000,p.60) .

1.1.2الحزمة الأول: في معرفة وتفكيك طبيعة وطبائع المرتزقة:

غالبًا ما يُنعت **"المرتزقة** "باسم "**جنود الثروة**" نظرا لارتباط مهامهم بوجود مقابل: مالي/مادي، أو بتحقيق مكاسب ربحية: شخصية/خاصة، وهناك من نعتهم أيضا بـ "**كلاب الحرب**" بسبب عدم ولائهم لأي دولة

معينة. عادة يتم ربط وتشبيه الشركات العسكرية الخاصة بالمرتزقة للسبب التوافق الدلالي -السمنطيقي- الأول القائم على -المنفعة المادية الربحية-. بيد أن، تشبيه الشركات العسكرية الخاصة PMFs بمصطلح المرتزق يعد مغالطة في التسمية وتوصيف مضلل لها، استنادا لعدة حجج نذكر منها:

أولها: حجة المعنى اللغوي وتأثيل كلمة المرتزقة: وفقا للمدلول الايتمولوجي، فان مصطلح "المرتزق" مشتق من الكلمة اللاتينية mercen (n) arius، التي يقصد بها "الرحمة أو المحاباة" "Mercy or Favor"، كما تعني ايضا "الشخص الذي يقاتل أو يعمل حبا في المال او من أجل أجر نقدي". وتنتمي كلمات مثل: التاجر والبضائع Merchandise إلى نفس العائلة الاشتقاقية على أساس انهم تجار في الحرب والسلم بمقابل مادي محدد، (كما ربطوا أيضا منذ القدم بقُطّاع الطرق واللصوص). (jäger,pp.41-42،2009).

ثانيها: حجة المدلول المعجمي للمرتزقة: المرتزق في تعرّيف قاموس أكسفورد الأساسي للجيش الأمريكي هو " كل جندي محترف يتم توظيفه للخدمة في جيش أجنبي." ويعرف في القواميس العامة، بانه " يتعلق بالشخص أو الجماعات التي تخدم مصالح جيش أجنبي بموجب تعويض مادي". (Dictionary، 2002)

ثالثها: حجة طبائع المرتزقة وطبيعة نشاطهم: يُعْرَف المرتزقة بأنهم قوات غير نظامية وغير خاضعة لاي تنظيم معين، قد تنحرف سلوكياتها ومهامهم الأساسية -القائمة على القتال المباشر- الي أعمال إجرامية أخرى، تتضمن قطع الطرق، النهب والاغتصاب وانتهاك قوانين واغداق الدول الهشة أمنيا وسياسيا في نزاعات مستعصية أو في احداث انقلابات عسكرية (Schreier & Caparini, 2005). يتردد هنا صدى تحذير **"نيكولو ميكافيلي (N.Machiavelli)** عن خطر المرتزقة في كتابه الشهير **"الأمير"** في فاتحة الفصل الثاني عشر تحت عنوان:" **كم عدد الاصناف العسكرية وما علاقتهم بجنود المرتزقة"** بقوله أن:

> **"المرتزقة ومساعديهم عديمو الفائدة وخطرون؛ لن تقوم لك قائمة -لا حازمًا ولا أمنًا-، إن تمسكت بهم كسلاح لذود عن أمتك، لأنهم مُفرِقون وطموحون، جلهم عديمو الاخلاق والانضباط، تجدهم أمام الاعداء جبناء؛ ومع الاصدقاء خائنون، ليس فيهم أمانة للناس ولا مخافة للإله. وما دامت سِمتهم الهجوم، فالدمار معهم مؤجل غير مُحَالٌ؛ لأنهم في الحرب والسلام ينهبون، مع أي عدو، أو صديق يمشون. وفي الواقع أنهم يجذبون بأباخس الأَثْمِنَة والأجور، فلا تكفيهم ولا تجعلهم على استعداد للتضحية، ما دمت فيهم لم تشن حربًا؛ وسيبدون لك أنهم مستعدون ليكونوا جنودك الأوفياء، ويفدونك بحياتهم وأرواحهم، ولكن، ما إن تُدق طبول الحرب؛ إما أن يتركوك وحيدا ويغادرون، أو يلوذوا بالفرار ويهربون."** (Machiavelli,pp.48-49، 1998)

رابعها: حجة الطبيعة القانونية لظاهرة المرتزقة: تقوم القواعد الحديثة نسبيًا في القانون الدولي على تحريم ظاهرة الاسترزاق (Mercenarism)، كما تحظر على الدول أو الشركات العسكرية والأمنية الخاصة استخدام المرتزقة كجنود لهم. يبقي استغلال الدول أو استعانتها بقوات المرتزقة قضية مستترة للعيان، وأمرا سريا يشوبه كثير من الغموض(Lindsey & Vincent, 2013,p.66) . على خلاف الاستعانة بالمتطوعين، الذين دوافعهم عادة تكون مثالية وليست مالية. ولكن عمليا، قد يكون من الصعب التمييز بين المتطوعين والمرتزقة التقليديين: عندما يتم الدفع لهم مثلا، أو عندما يكون المال جزءًا من دوافعهم الإيديولوجية، أين يتحول المتطوع الي مرتزق.(Schreier & Caparini, 2005,p.14) .

1.2.2.الحزمة الثانية: في مدلول الجيوش الخاصة والميليشيات وأمراء الحرب

يقدم مسمي الجيوش الخاصة والميليشيات وأمراء الحرب **معاني متممة** للحزمة الأولى، فهم يعبرون عن جماعات مسلحة متنوعة، ذاو رتب ومقامات اعلى من المرتزقة. إذ إنهم يقاتلون بتنظيم أكثر مقارنة بمجموعات المرتزقة، أو كما وصفهم " **أوبراين** "بفئة المحاربين الجدد '**New Warrior class**' التي تمزج بين نوعين من المشاركين العنيفين الأكثر شيوعًا: المرتزقة التقليديون وأفراد الأمن الخاص المعاصرون (من المحاربين المتمرسين وضباط المخابرات السابقين والجنرالات المتقاعدين ...الخ)، وبتزايد عددهم تبرز جيوش خاصة من المرتزقة الجدد.(O'Brien, 1999,pp. 54-55)

أ-فك الغموض عن مصطلح أمراء الحرب (Warlords): من التعريفات الواضحة والموضوعية أنهم: "**أفراد يتحكمون في أجزاء صغيرة من الأراضي باستخدام مزيج من القوة والمحسوبية**"، إنهم "**اللوردات**" (في الأساس هم، زُعَماءُ والملاك الإقطاعيون) **الذين يهددون أو يستخدمون "الحرب**" (العنف الذي تطلقه ميليشياتهم) **للاحتفاظ بسلطتهم**" (Marten, 2012,p. 03) وأمراء الحرب المعاصرين، يتم تحديدهم من خلال تواطؤهم مع أطراف محلين أو دوليين. كما هو الحال في: أفغانستان، العراق، الشيشان، ليبيا، السودان، الصومال. لهذا يقال عن أمراء الحرب أنهم مخلوقات طفيلية تتحدى سيادة الدول (Marten, 2012,p. 04).

ب-مبررات تمازج كيانات الحزمة الثانية: تمثل **الجيوش الخاصة** حسب هاته الحزمة مزيجا بين **المرتزقة** كمورد لها والميليشيات كقوات غير نظامية مساندة لها، وأمراء **الحرب** كنخب تقودها. وبحكم أن استمرار النزاعات مربح اقتصاديًا فان جهودهم -زمنيا- موجهه أكثر على المدى الزمني الطويل، وما يزيد من شد عودها الدعم الأجنبي والخارجي لها، إذ تجدها مدعومة من طرف أي دول لها مصالح في توظيفها، فيتم تزويدهم سرًا، بالأموال والعتاد والاسلحة، مقابل مواصلة القتال، او من أجل بسط السيطرة على مناطق محددة أو الاستحواذ على موارد طاقوية وثمينة (McCormick & Lindsay, 2009,p.85). قد تشمل هاته الجماعات، شخصيات عسكرية ونخب سياسية .من أبرز أمراء الحرب المشهورين في العصر الحالي: الأفغاني سراج الدين حقاني، والمارشال عبد الرشيد دووستم، وفي السودان أمثال "جون قرنق" John Garang زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان، في اوغندا جوزيف راو كوني قائد جيش الرب للمقاومة (LRA) وغيرهم الكثير ,Marten) (2012,p. 05. كما تضم الجيوش الخاصة والميليشيات وأمراء الحرب "كيانات متنوعة مثل المنظمات الإرهابية عبر الوطنية" و "المجموعات العنيفة ذات الدوافع الدينية"، مثل التي تدعمها جماعة "بوكو حرام" في كل من نيجريا والنيجر، وحركة جيش الرب المسيحية في اوغندا. (Schreier & Marina, 2005,p.14).

1.2.3. الحزمة الثالثة: الشركة العسكرية الخاصة: (PMF / PMC)شركات عسكرية أم مؤسسات تجارية.

تعتبر الشركات العسكرية الخاصة PMF's تراكما أنطولوجيا، لكل ما قدمه حتى الان " **أوبراين**" من فواعل الحزم الثلاث السابقة (O'Brien, 2000,p.60).

وفي هذا السياق، يقدم "**بيتر سينجر**" (Petre W. Singer) توصيفا سمانطيقيا مميز لفواعل الامن الخاص المعاصرة، في شتي كتاباته وابحاثه، مُلحًا على واصفها بتسمية:"**Firms**"والتي تحمل في مضمونها عدة دلالات متداخلة، كمعنى المنشأة و /أو المقاولة، المؤسسة تجارية و /أو التجمعات -عسكرية -، بدلا عن استخدام مصطلح Companies والذي يعني الشركات (Singer, 2007,p.08). يفضل "سنجر" Singer مصطلح الشركات العسكرية الخاصة - PMFs- كتعبير عن مؤسسات الأعمال المعاصرة التي تستأجر الخدمات المهنية والاحترافية، المرتبطة بشكل معقد بالحرب .فهي كيانات وشركات خاصة تقدم لزبائنها مجموعة واسعة من الخدمات العسكرية والأمنية، والتي يُفترض عمومًا أن سياق وجودها وعملها يكون حصريا فقط، داخل المؤسسات

العمومية الرسمية للدول(Singer, Winter, 2001-2002,pp.194-195) . ولكن من اجل الحسم في مدى حجية هاته المفاضلة الدلالية، يمكن تحليل وتفكيك المصطلحين دلاليا: (كلمة شركة: Firm وشركة: Company) على اساس مدخلين (**معجمي** -لغوي-، **المفاهيمي** -معرفي-)، وهما كما يلي:

أ-مدخل التحليل الدلالي المعجمي: يقدم معجم أكسفورد الانجليزي -الأكاديمي- كلمة Firmبمعنى: منشأة أو مؤسسة تجارية (عسكرية، اقتصادية وما الى ذلك)(Oxford Dictionarys, 2014) ، أما كلمة Companies فمعناها يميل أكثر الي وصف: الجماعة و/أو العصبة او سَرِيّة من جيش (معجم المعاني، 2018). بناء على هاته المعاني، تقدم حجة **الاستدلال بالمثال المضاد** حلا معرفيا لهذا الريب المفاهيمي ويبرز علاقة دلالية جلية، إذ يمكن الاستنتاج انطولوجيا أنه: بما أن نموذج "**المؤسسة العسكرية العمومية**"– (المتمثلة مثلا في مؤسسة **الجيش**- Army - أو البحرية - Navy -) ذات الطابع المؤسساتي غير التجاري/الربحي، والتابعة لأحد أهم **القطاعات العمومية**"Public Sectors" في الدولة، فإن ما يقابلها منطقيا نموذج: "**المؤسسة العسكرية الخاصة**" "Firm" (كمؤسسة الدعم العسكرية الخاصة)، ذات الصبغة التجارية الربحية، القائمة بذاتها مؤسساتيا، والتابعة **للقطاع الخاص** "Private Sector"، تحت غطاء الدولة الام. وعليه نستنتج هنا، ترجيح كفة التحليل الدلالي، القائل بان كلمة Firm تعني: "**مؤسسة تجارية** و/أو **عسكرية**".

ب-مدخل التركيب الدلالي المفاهيمي: يوضح المفهوم الوارد عن تقرير مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، على ان الشركات العسكرية الخاصة هي: مؤسسات تجارية "Firm" تقدم خدمات متخصصة تتعلق بالحروب والنزاعات، بما فيها العمليات القتالية والتخطيط الاستراتيجي وجمع المعلومات الاستخباراتية والدعم العملياتي والدعم اللوجستي والتدريب وشراء الأسلحة والمعدات العسكرية وصيانتها. (Schreier & Marina, 2005.p.14) ، وعليه يمكن تمييز مفهوم الشركات "Companies " عن المؤسسات "Firms" العسكرية الخاصة من خلال صفتين دلاليين:

- **<u>أولها</u>: الهيكل التنظيمي ومجال نشاطاتها:** عرف سكوت جودارد Scott C. Goddard الشركات العسكرية الخاصة PMC ، بأنها: "شركات مدنية مسجلة متخصصة، تنشط في مجال توفير التدريب العسكري التعاقدي (كبرامج التعلم و المحاكاة العسكرية)،و عمليات الدعم والمعدات العسكرية (كالدعم اللوجستي والعتاد العسكري)، والقدرات التشغيلية (كالمستشارين في القوات الخاصة، والوظائف الاستخباراتية الثلاث: القيادة والسيطرة والاتصالات او ما يعرف بالاختصار عسكري C3I)، لكيانات محلية وأجنبية مشروعة (Goddard, 2001).علاوة على ذلك، حسب **أورتيز** (Ortiz) كان مصطلح "PMCs" ولا يزال علامة تنظيمية مفيدة في التمييز بين هذا النوع من المؤسسات وبين المنظمات الأمنية التقليدية ، أو تلك التي لا توظف أفراد أمن متخصصين للغاية أو غير قادرة على الانتشار في بيئات خطرة. بحكم أنها أفضل عتاداً وأكبر عدة، كما تلتزم بشروط عقود العمل، وفق تنظيم شبه المثالي. (Ortiz, 2010,p. 45).
- **<u>ثانيها</u>: الأهداف والدوافع:** تقدم الشركات العسكرية (وحتى الأمنية الخاصة) خدماتها بهدف تحقيق الربح بشكل أساسي، كما تدعى انها لا تهدف الي تنفيذ أجندة سياسية وهذا ما أكدته حجة تلاقي المفهومين Firm and Company. **وعليه** كان ولا يزال، مصطلح "المؤسسات العسكرية الخاصة" PMF's علامة تنظيمية مفيدة في التمييز بين هذا النوع من المؤسسات الخاصة وبين المؤسسات الأمنية والعسكري التقليدية العمومية. وهذا ما يؤكده "ديفيد شيرار"(David Shearer)، على رغم أن دوافعهم قائمة على

مكاسب مالية، ويشاركون في نزاعات ليسوا طرفًا فيها، إلا أنهم، يبقون شركات متميزة "بطابعها المؤسساتي"، "المسجلة قانونًا"، وتعمل على أسس تجارية، تخولها للمشاركة في طيف واسع من العمليات العسكرية، كما أصرَّ" شيرار'، انها تستخدم "وسائل قانونية ومالية مقبولة دوليًا في إدارة شتي أعمالها، ومعتمدة رسمياً تخضع للوائح تنظيمية؛ "(Shearer, 1998,pp.23-24) .

وعليه يمكن القول في هاته الحزمة، أن المفهومين Firm and Company، ينصهران في قالب واحد، ممثل كليهما في: "كيانات تجارية هادفة للربح"، المدرجة في مصطلح "الشركات العسكرية الخاصة" والذي يجسد جوهر نوع معين من مقدمي خدمات الامن الخاص، ويسهل دراسة الموضوع منذ نشأته في أوائل التسعينيات، وليس فقط من الصراع في العراق سنة 2003 .من الضروري أن يتعرف القارئ على المصطلحات البديلة المستخدمة للإشارة إلى الشركات العسكرية الخاصة فصاعدًا ليست كمجرد مسألة دلالات فقط، بحكم أن المعنى الأصلي للمصطلح PMF's يضيع أحيانًا في الترجمة الأكاديمية، إذا جاز التعبير (Ortiz, 2010,pp. 44-45).

1.2.4. الحزمة الرابعة: فهم شركات الأمن الخاصة (PSCs / PSFs) بالاستدلال بالربط.

ترسخ الأمم المتحدة في شتي تقاريرها، على مفاضلة استخدام مصطلح شركة الأمن الخاص(PSC) ، بربط نهجها نحو التقليل من الخدمات العسكرية، والتركيز على الخدمات الأمنية الخاصة، وفي التدويل التعامل مع مختلف شركاء مجالات تدخلها المتكررة (Østensen, 2011,p.07)، وهي نفس التسمية التي تفضلها المفكرة "**ديبورا أفانت**"(Deborah Avant) في جل ابحاثها.(Avant, 2005,p.02)

من جهة أخرى، تبرز لنا فحوى مفاضلة تسمية: "شركات الأمن الخاصة" عن غيرها من الأسماء ذات الصلة ، مع ربطها بدلالة توسيع الرؤية المختزلة لمفهوم الامن (الامن العسكري كقطاع محوري للتحليل، و الدولة القومية كموضوع مرجعي لفهم الأمن) ،إذ عمقت التسمية(PSCs)، من "**فواعل**" شركات الامن الخاص "**عموديا**"، (وفق تصور ولتز K. Waltz) نحو: النظام الدولي والجماعات و الافراد، ووسعت ،من "**قطاعات**" خدماتها "**أفقيا**" ،(بتصور باري بوزان B.Buzan) نحو :القطاعات الخمس، ومن **"مجالات"** مهامها: من الأمن الدولي الي الامن الإنساني و الامن العالمي.(عيدون،2015،ص ص. 20-22) .

وفي مجرى هذا الاستدلال، تتوضح تسمية "شركات الأمن الخاصة"، بشكل جلي، إذا ما أدركنا الروابط الدلالية المتنوعة التي نُعَرِفها وتُحَللها، وهي كالاتي:

أ-الربط بنوع الشركات: يساعدنا تعريف سكوت جودارد (Scott C. Goddard)، - مرة أخرى -، في معرفة العلاقة التي تربطها وتميزها عن الشركات العسكرية بانها: "شركات مدنية مسجلة Licensed متخصصة لتقديم عقود خدمات تجارية، لوحدات وطنية او اجنبية، بهدف حماية الأشخاص، المنشأة الصناعية والبشرية، تحت طائلة وجوب تطبيق القانون الوطني." (Goddard, 2001,p.08). وحسب "سنجر" فان شركات الحماية الأمنية (Security Protection Companies) والشركات الأمنية التجارية (Commercial Security Companies) تدرج كلها في سلة تسمية (**PSFs**). (Singer, 2007,p.15).

ب-الربط بنمط الخدمات: يرشدنا وصف كل من المفكرين "دريك ورايت" (Derek Wright) و "جنفير بروك" (J. brook)لمصطلح الشركات الأمنية الخاصة"(PSCs)، بارتباطه بالشركات التي تقدم خدمات أمنية وقائية تدرج ضمن **الامن السلبي** (passive security)، في المناطق التي تشهد نزاعات او صراعات عالية الخطورة. ويقابلها دلاليا بالتميز(طبقا لوجهة نظرهما) الشركات العسكرية الخاصة (PMCs)، تقدم خدمات عسكرية هجومية تدرج ضمن **الامن الموجب** (active Security)، وهذا يعني ضمنيًا أن عُملاء هاته الشركات العسكرية،

هم في العادة من الفواعل الدولاتية والحكومات، ولكنَّها قد تضم أيضا بعض الجماعات المتمردة والمليشيات والفصائل المسلحة الأخرى.(Derek & Brooke, 2007,p.129) .

ت-الربط بتعدد الخدمات: يحسم " أوبراين"O'Brien في معرفة أفضلية هاته الشركات، من حيث تماسكها التنظيمي والقانوني في الأسواق الأمنية العالمية. اعتمادا بما تقدمه من خدمات مثل: حماية الأفراد والمنشآت، والتدريب الأمني،بالإضافة إلي، الحراسة (مسلحة أو غير مسلحة) ، وحماية الأشخاص والأصول ، والتدريب الأمني المتخصص وتخفيف المخاطر ، والتدقيق والتقييمات الأمنية ، وخدمات مكافحة القرصنة، توفير الاجراءات التقليدية وخدمات وقائية أو داعمة لأجهزة إنفاذ القانون العمومية، كالإمداد بالعتاد و الدعم اللوجستي ، مثل النقل البحري أو البري أو الجوي، وبعضها يوفر خدمات أكثر تخصصًا، كالتخطيط الاستراتيجي والاستخبارات ، التخلص من الذخائر غير المنفجرة (UXO)و إزالة الألغام، وبرامج إصلاح قطاع الأمن (SSR) ، وخدمات الاختطاف والفدية توفير الخدمات في السجون ومرافق الاحتجاز الخاصة، ، والمراقبة بالأقمار الصناعية ،وغيرها (O'Brien, 2000,pp.63-64). وهذا يعني أن خدماتها ليست بالضرورة خدمات مسلحة، فعملياتها بطبيعتها تتسم بالدفاع دون أيّ مهام هجومية، كما أنها تخدم مجموعة كبيرة من العملاء العسكريين، الحكومات، والهيئات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات التجارية أو المنظمات غير الربحية وكذا أفراد مستقلون؛ وغيرها. (بالمر و باتون، 2011،ص ص.5-6).

شكل رقم 1 يمثل: الترابط والتداخل المعقد لكيانات الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة PMSCs

المصدر: من اعداد الباحث بتصرف من :(Carmola, 2010,p.29)

ث-الرابط بالفواعل المتعددة: تضم الشركات الامنية الخاصة في صورتها التقليدية، تجنيد الاشخاص المدربين ومن لهم خبرة في مجال انفاذ القوانين Law Enforcement، مثل الجمارك customsوحرس الحدود Border Guardsوحراس السواحل Coast Gurads والشرطة العسكرية Military Police، والمدربين على اعمال الحراسات الأمنية الخاصة والعديد من الهيئات الأخرى. مع غيرهم من فواعل الامن الخاص المعاصرين، من لهم دراية في بخدمات توفير الامن، وتعتمد هذه الشركات على بعض العسكريين وشبه عسكرين PARAMILITARIES من دول معينة(Carmola, 2010,pp.24-25) ، أضف أيضا الاعتماد على المدنيين المتخصصين في المجالات التي تعمل فيها هذه الشركات مثل: خبراء الاتصالات والمعلوماتية والمترجمين وخبراء المتفجرات ومجال التحقيقات الجنائية وخبراء الذكاء الاصطناعي ونظم المعلومات الجغرافية. (بالمر و باتون، 2011،ص.07). وعلى عكس

التصورات الشائعة، ليست الحكومات (الحكومات الأفريقية تحديدا) فقط، من هي مولعة بخدماتها، بل نجد أيضًا: المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية NGOsوالوكالات الإنسانية وأعضاء المنظمات الدولية، وسائل الإعلام والشركات المتعددة الجنسيات MNCs، كلها تتعاقد وتسعى، الي الظفر بخدمات شركات الأمن خاصة (Holmqvist, 2005,p.13).

2. تركيب ونقد الحزمة الشاملة: الشركات العسكريةُ والأمنية الخاصة (PMSCs)

2.1. الحزمة الشاملة: الاستدلال بالتكافؤ في دمج تسمية الشركات العسكريةُ والأمنية الخاصة.

يقدم الجمع بالتكافؤ في الاستدلال، بين تسميتين مختلفتين **كماً**، ومتفقتين **كيفاً**، مخرج **تركيبيا** في ضبط المفاضلة بين تسميتي: شركات الأمن الخاصة، و: الشركات العسكرية الخاصة **(PMCs وPSCs)**، حيث سيتم الحكم هنا بالجمع، إذا صدقت التسمية الكلية الأولى **(PSCs)**، وصدق الارتباط بالتسمية الجزئية الثانية **(PMCs)**، والعكس غير صحيح، (أي إذا كذبت الجزئية كذبت الكلية) .وعليه يستخدم المصطلح الشامل الجامع "**الشركات العسكريةُ والأمنية الخاصة.**" أو ما يختصر بـ(**PMSCs**) (Janaby, 2016,p01)، للاستدلال على الوصف الشامل للمسميات المتعددة. وما يشد عضد هذا الاستدلال، تَوْثِيقُ العديد من الوثائق الدولية، وتَوْكِيدُ معشر من الباحثين المتخصصين في هذا المجال، استخدام المصطلح الشامل (**PMSCs**) لإزالة الشك واللبس في لهاته المحاججة الدلالية، وهو ما ورد في جملة من الصكوك الإقليمية والوثائق الدولية المؤكدة لها ((Østensen, 2011,p.07، ونذكر أهمها:

أ-**وثيقة مونتروThe Montreux Document**: تأكد هاته الوثيقة على ثلاث نقاط، هي: التعريف، العاملون، الجهات المعنية بها، التي تصب كلها في استخدام المصطلح الشامل (**PMSCs**) وهي كما يلي:

- ✓**تعرّف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة** بأنها: "كيانات تجارية خاصة تقدم خدمات عسكرية و / أو أمنية، **بغض النظر عن الطريقة التي توصف بها أو يصفون بها أنفسهم**. حيث تشمل الخدمات العسكرية والأمنية، على وجه الخصوص، الحراسة المسلحة وحماية الأشخاص والأشياء، مثل القوافل والمباني والأماكن الأخرى؛ صيانة وتشغيل أنظمة الأسلحة؛ احتجاز السجناء وتقديم المشورة للقوات المحلية وأفراد الأمن أو تدريبهم"(ICRC, 2008,p09) .
- ✓**العاملون فيها**: هم الأشخاص الذين يعملون من قبل شركة عسكرية و/أو أمنية خاصة، من خلال التوظيف المباشر أو بموجب عقد معها، بما في ذلك موظفيها ومديريها.
- ✓**الجهات المعنية بها**: ويقصد بها الاطراف والدول المتعاقدة مع الشركات (**PMSCs**) أو الدول المنشأ لها (الموطن أو الأم) وكذا الدول الإقليمية محال الخدمة والنشاط على غرار أماكن إدارة وتسيير هاته الشركات (سواء من الدول الام أو المضيفة).(ICRC, 2008,p.10)

ب-تُعرِّف **مسودة اتفاقية الشركات العسكرية والأمنية الخاصة** التي قدمها فريق العمل التابعة للأمم المتحدة "UNHRC " على أنها "كيان اعتباري يقدم -على أساس تعويضي-، خدمات عسكرية و / أو أمنية من قبل أشخاص طبيعيين و / أو كيانات قانونية" .(UNGA, 2011,p.04)

بناء على كل ما سبق، يمكن القول؛ بعد صدق ارتباط التسمية الكلية الأولى (**PSCs**)، مع التسمية الجزئية الثانية (**PMCs**)، يمكن الحكم بالجمع والتأكيد على تبني التسمية الشاملة (**PMSCs**). وإطلاقها على كل من الشركات التي تقوم بعمليات عسكرية و/أو أمنية على حد سواء، حيثما كان ذلكً ملائما، لتحديد وتوصيف

الشركات الخاصة معا، تفاديا لمشكلة التفريق بين النزعة "الهجومية والدفاعية" من جهة، وبالمُعَادَلَة بين المسميين، درأ للغموض الاصطلاحي وجلبا للمقصد الدلالي للمعني الشامل من جهة ثانية.

شكل رقم 2 يمثل: تصور بوتقة الفهم الشامل لماهية الشركات العسكرية والأمنية الخاصة PMSCs

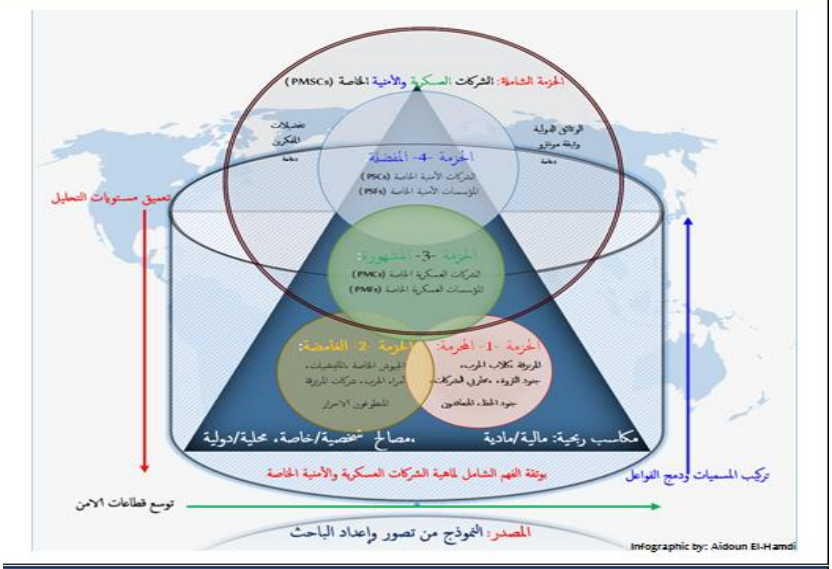

المصدر: النموذج من تصور وإعداد الباحث (النموذج بجودة عالية:https://bit.ly/3yPV2u3)

2.2.النقد المزدوج -الجمالي والأخلاقي- لبوتقة الحزم الشاملة: من منظور الإستطيقي"Aesthetics"

يستند "جون ديوي" John Dewey في شرحه لفكرة الاحكام الجمالية، أن الحكم على سلوكيات الإنسان وتصرفاته، يجب أن يكون مبينا على ثنائية: "**الجمال** و/أو **الأخلاق**"، من اجل استقراء احكام تبين ما هو جميل وجذاب وما هو خلاف ذلك. ويُشر أن ثنائية "الجمال والأخلاق" تنعكس في الواقع على الفهم "الصادق والسليم" للمسميات والكلمات. وعليه سيكون الاسم البراق/المهذب قوة جاذبة، تجعل الحكم: مقبولا ومستحسنا -أخلاقيا-، أو مختلطا ومبهما -معرفيا-، والعكس بالعكس صحيح.(Dewey & Tufts, 1932,p275) .

على هذا النحو، يقع الاستخدام الفضفاض والمتعمد لمسميات "الشركات العسكرية الخاصة"، ضمن مجال مغالطة الاحكام الجمالية، كربط دلالي مقنع، اين يفضل، أن تسمى الشركات العسكرية والامنية الخاصة بسميات **ملطفة** ،وبالمصطلحات **جذابة ولينة**، غير **خشنة**، لكي تلقى قابلية واستحسان أكبر، وهذا ما يُلمح للعيان، في الاستخدام الواسع والمتكرر لكلمة شركات الامن الخاصة "PSCs" وأخواتها، في أوساط الدوائر الحكومية للدول الكبرى القائمة فيها، ونَهَجَ على مِنْوالِهِم ثلة من الصحفيين والإعلامين والادباء الأكاديميين في استعمال هاته المسميات لدراسة الظاهرة. نذكر هنا تسمية "المتعاقدين الأمنيين"Security Contractors، وهو لفظ أطلقه مقرر وزارة دفاع الأمريكي البنتاغون، ب "المتعهدين الأمنين المدنيين " على حد كتابات الصحف الامريكية، أو وصف السناتور الأمريكي "جون وورنر" John Warner ب "الشريك الصامت" Silent Partner، ضف الي ما سبق مسميات أخرى، كمصطلح: "المتعاقدون في الحروب" Contractors in War و "شركات المحاربة"

Corporate Warriors، وغيرها الكثير. (Østensen, 2011,p.07) ، يمكن توضيح سبب انتشار وتقبل هاته التسميات الي أمرين، هما :

أ-جاذبية الأسماء البراقة وفخ الوقوع في مغالطات الاحكام الجمالية: ببساطة، يعتبر مسمى "شركات الأمن الخاصة" .(PSC) اسم **جذاب وأكثر أناقة**، مقارنة بتسمية "الشركات العسكرية الخاصة". وما جعله مستساغ بشكل أكبر، نقطتان، **أولهما**: مُبرر استطيقيا -جماليا-، بنحْتٍ لغوي **جذاب**، مُفَضَّلا فيه، الكلمة **الناعمة** "الأمن" عن الكلمة **الخشنة** "العسكر"، **وثانيها**: مشرعن أخلاقيا، بشيوع استخدامها الصحفي والإعلامي الواسع، وبالتداول الأكاديمي المتكرر، وبذُيُوع التصريح الحكومي المتردد، وبالشطب اللغوي الصريح من المعجم العالمي، لمنظمة الأمم المتحدة، مرسختا مصطلح "الامني"، عوضا عن كلمة "العسكري". ومبجلتا في الختام، وبقوة، مسمي: "الشركات الأمنية الخاصة"(PSCs)، على تسمية: الشركات العسكرية الخاصة (PMCs) (Østensen, 2011,p.07).

وبفهم مخالف لهذا الطرح، لو يتم استدعاء حجة الاستدلال بالمثال المضاد مجددا، يتضح لنا سبب استخدم الإعلاميين والصحفيين وحتى الدول لمصطلح المرتزقة او المرتزقة الجدد لوصف: الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، مفشيا بذلك فظاعة وقبح المسمى -استطيقيا، كذكرها بمسمي: شركات المحاربين وشركات المرتزقة الخاصة والجنود المستأجرين ...الخ. أما أخلاقيا هنا، فقد تعلق كل صفات الذميمة بالمسميات هاته الشركات، لمغالطة التعميم المتحيز في الحكم عليها، وهي مغالطة تحصل حينما يتم تقرير نتيجة على مجموعة كبيرة، بناء على تأكيد اختبار عينة منحازة أو متحيزة، لعل المثال الاوضح هنا بإطلاق: ماكيفت" McFate اسم المرتزقة الجدد، على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الامريكية بعد احتلال العراق سنة 2003 ،وابرزها شركة "بلاك الوتر" (BlackWater) و "دين كورب"(DynCorp) التي كانتا بمثابة أداة قتل وانتهاكات غير قانونية ولا أخلاقية عرضتها لنقد مغالطة التعميم المتحيز، التي اجبرتها على تغير اسمها مرة الي "XE" والان الي اسم أكاديمي (Academi).(McFate, 2015,p.22) .

ب- ربط الاسم بالمنافع والمصالح المقدمة: حسب مبدأ المنفعة، تَسْقُط معاني المسميات إذا ما حققت أكبر حد من المنافع -سواء بجلبها للخير والسرور أو بدرئها للألم والشرور-، أين يتم ربط معيار الصواب والخطأ بالمسميات النافعة. وهذا ما أكده جيرمي بنتام J. Bentham بقوله "**إن أَفْضل تَصرف أو سُلوك هو الذي يُحَقِّق الزيادَة القُصْوَى في المَنْفَعَة (Utility)**" (Bentham, 2000,p.15).

وعليه تصبح الكثير من المسميات بهذا المعني معيار أساسي لتقبل المسميات أو رفضها. فالمُحدِق الي فواعل الامنية الخاصة المعاصرة، يبصر بجلاء إشهارها لذاتها بتسميات **نفعية** بحتة، تتجنب في مواضع التسميات، وتكتفي بوصف خدماتهم، مُضْمِرين الاسم بالخدمة (ماكفيت ، 2016،ص ص.16-15). ومن نماذجهم نذكر "شركات إدارة الأمن"، و "شركات التخفيف من المخاطر"، مسمي" شركات الحماية الأمنية" Security Protection Companies أو اسم "خدمات الدفاع الخاصة" private defence services، ومصطلحات مثل "مقاولي الطوارئ" و "شركات عمليات الاستقرار" و "شركات الامن بالوكالة" Proxy Security Companies.

الخاتمة:

في الأخير يمكن القول، إنه بعد فك احاجي المسميات المتعددة لشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وتوضيح الغموض بين شتي العلاقات التي تترابط وتتداخل مع فواعل الأمن الخاصة المختلفة، وتبرير قناعة دمج التسميات، باستخدام المصطلح الجامع الشامل (PMSCs)، نصل الي مفهمة إجرائية تقدم جملة من النتائج هي:

- **أولاً** وقبل كل شيء، الشركات العسكرية والأمنية الخاصة (PMSCs) هي: **كيانات خاصة ومؤسسات غير حكومية وليست أفراد**. وهذا يعني أنها ليست أدوات رسمية للدول، كما أنها ليست خاضعة للسيطرة الإيجابية المباشرة للسلطات الحكومية بسب العلاقة التعاقدية.

- **ثانيًا**، (PMSCs)هي: **كيانات تجارية قانونية**، فالشركات العسكرية والأمنية في المجالات التقليدية والمعاصرة منها، تبيع علانية، الخدمات الصريحة لعملائها بقصد تحقيق ربح.

- **ثالثًا**، انها: **فواعل مهيمنة على صناعة الامن الخاص:** وضع تصور نمطي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، بانها الجهات الأمنية الفاعلة والمحتكرة الوحيدة في سوق صناعة الامن الخاص.

- **رابعًا**، هي، شركات /**مؤسسات دولية "International/Companies/Firms"**: تميل إلى تقديم خدمات على المستوى الدولي والدخول في صفقات مع عملاء محليين وأجانب في إطار حوكمة الأمن العالمي.

- **خامسًا**، أنشئت، **لتقديم الخدمات Offering services:** بناءً على مجموعة واسعة من الخدمات النفعية التي قدمتها، تحت عنوان "الخدمات العسكرية والأمنية".

- **سادسًا: المرتزقة كجذر عام لتسميات المتعددة:** يعد المرتزقة الجذر العام لتسمية الشركات العسكرية والأمنية، باعتبارهم الفاعل متكرر والصفة المشتركة دائمة الاستشهاد، خصوصا إذا وقعت الشركات في انتهاكات أو خروقات أو فشلت في تحقيق اهدافها المرجوة، أين تهوي بها دلالة التسمية الشاملة (PMSCs) من رأس الهرم الي قعره (انظر في **بوتقة الفهم: الشكل رقم2**). وعليه يُنظر إلى جماعة المرتزقة التي ظلت قائمة كفاعل ووريث (قديم/جديد) لكيانات الامن الخاصة، على أنها عائق أمام مساهماتها الإيجابية، وهو ما يستوجب فك الارتباط معها، كأمر بالغ الأهمية، لتغيير المفاهيم السلبية بين الجمهور وصناع السياسات والمسؤولين المتعاقدين معها.

قائمة المراجع

باللغة العربية:

1.بالمر, ر & ,.باتون, م .(2011) .الخدمات الأمنية المدنية الخاصة: دورها ومراقبتها وإسهامها في تعزيز منع الجريمة وسلامة المجتمع .مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة ,UNODC فيينا.

2.الحامدي عيدون. (2015). امن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر. مذكرة مقدمة، لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة المسيلة.

3.كي تشالز أوغدن، و ايفر ارمسترونغ رتشارد. (2015). معنى المعنى دراسة لأثر اللغة في الفكر ولعلم الرمزية. (أحمد حازم يحي كيان، المترجمون) بن غازي، لبيا: دار الكتب الجديد المتحدة.

4.ماكفيت , ش .(2016) .المرتزقة الجدد الجيوش الخاصة وما تعنيه للنظام الدولي) .ا. ب. محروس & ,أ. م. زيدان , مترجمون (.نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد.

5. معجم المعاني. ترجمة و معني كلمة "campany". 20 جوان, 2018. https://bit.ly/3n3ilhJ .

باللغة الاجنبية

6.Avant, D. (2005). *The market for force: The consequences of privatizing security.* New York: Cambridge University Press.

7.Bentham, J. (2000). *An Introduction to the Principles of Morals and Legislation.* Kitchener: Batoche Books.

8.Carmola, K. (2010). *Private Security Contractors and New Wars Risk, Law, and Ethics* (éd. 1st Edition). London: Routledge.

9.Carnap, R. (1988). *Meaning and necessity: a study in semantics and modal logic* (Vol. 30). Chicago: University of Chicago Press.

10. Derek, W., & Brooke, J. (2007, Dec). Filling the Void: Contractors as Peacemakers in Africa. *African Security Review, 16*(4), 105-110.

11. Dewey, J., & Tufts, J. (1932). *'Ethics'In: The Collected Works of John Dewey.* (J.-A. Boydston, Éd.) Southern Illinois University Press.

12. Dictionary, O. (2002, 01 03). *The Oxford Essential Dictionary of the U.S. Military*. Consulté le 06 06, 2018, sur www.oxfordreference.com: https://bit.ly/2WPr2Br

13.GODDARD, S. (2001). *Private military company: a legitimate international entity within modern conflict.* Doctoral dissertation, Fort Leavenworth, KS: US Army Command and General Staff College.

14. Holmqvist, C. (2005, January). Private security companies." The Case for Regulation, (2005). *SIPRI Policy Paper 9*.

15.ICRC. (2008). *The Montreux Document: On pertinent international legal obligations and good practices for States related to operations of private military and security companies during armed conflict.* Switzerland.

16.JÄGER, T. (2009). *Private military and security companies: Chances, problems, pitfalls and prospects.* (G. KÜMMEL, Éd.) Netherlands: pitfalls and prospects. Springer Science & Business Media.

17. Janaby, M. (2016). *The Legal Status of Employees of Private Military Security Companies Participating in UN Peacekeeping Operations.* Switzerland: Springer International Publishing .

18. Lindsey , C., & Vincent, C. (2013). *Privatizing war: private military and security companies under public international law.* New York: Cambridge University Press.

19. Machiavelli, N. (1998). *The Prince* (Vol. 32). (H. C. Mansfield, Trad.) Chicago and London: The University of Chicago Press.

20. Marten, K. (2012). *Warlords: An Introduction: ". Warlords: Strong-arm Brokers in Weak States.* NY: Cornell University Press. Récupéré sur https://doi.org/10.7591/9780801464119-002

21. McCormick, G., & Lindsay, F. (2009). The Logic of Warlord Politics. Dans *Third World Quarterly* (Vol. 30, pp. 81–112). Taylor & Francis. Récupéré sur http://www.jstor.org/stable/40388103

22. McFate, S. (2015). *The Modern Mercenary: Private Armies and What They Mean for World Order.* USA: Oxford University Press.

23.O'Brien, K. (1999). Privatizing Security, Privatizing War? The New Warrior Class and Regional Security. Dans P. Rieh, *In Warlords in International Relations* (pp. 52-80). london: Palgrave Macmillan.

24.O'Brien, K. A. (2000). PMCs, myths and mercenaries: The debate on private military companies. *The RUSI Journal, 145*(1), 59-64.

25. Ortiz, C. (2010). *Private Armed Forces and Global Security: A Guide to the Issues.* California: Library of Congress Cataloging-in-Publication Data.

26.Østensen, Å. G. (2011). *UN use of private military and security companies: Practices and policies* (Vol. 03). Ubiquity Pres.

27.OXFORD DICTIONARYS. (2014). *Oxford Learner's Dictionary of Academic English*.

28. Schreier, F., & Marina, C. (2005.). *Privatising security: Law, practice and governance of private military and security companies*. Geneva: DCAF.

29. Shearer, D. (1998). Private Armies and Military Intervention. *Adelphi Paper 316, 38*.

30. Singer, P. (2007). *Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry.* (éd. updated edition). London: Cornell University Press.

31. Singer, P. (Winter, 2001-2002). Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry. *International Security, 26*(03), 186-221. Récupéré sur https://www.jstor.org/stable/3

32.UNGA,. (2011). *Report of the Working Group on the Use of Mercenaries*. Draft of a Possible Convention on Private Military and Security Companies for Consideration and Action by the Human Rights Council, UNHRC.